

دور التمويل المسؤول في الحد من التعثر المالي: دراسة تحليلية في عينة من المصارف العراقية

الباحث : خليل عمار خليل

العلوم المالية والمصرفية / كلية الإدارة و الاقتصاد/ الجامعة المستنصرية

Khalil97ali@gmail.com

أ.م.د. مها مزهر محسن

العلوم المالية والمصرفية / كلية الإدارة و الاقتصاد/ الجامعة المستنصرية

maha_alrbaay@uomustansiriyah.edu.iq

مستخلص البحث:

يهدف البحث الى بيان مدى اعتماد المصارف العراقية عينة البحث على مبادئ التمويل المسؤول في عمليات منح القروض مع بيان دور تطبيق مبادئ الالتزام المالي والالتزام الاجتماعي للتمويل المسؤول في تخفيض القروض المتعثرة او الحد منها. بينما تعكس مشكلة البحث تساؤل رئيسي: عند تبني مبادئ التمويل المسؤول هل يساهم في الحد من التعثر المالي مع ضمان تلبية حاجات المجتمع من القروض. على اعتبار ان " التمويل المسؤول يقوم على الكبح من مخاطر التعثر المالي في المصارف العراقية من خلال الالتزام المالي والاجتماعي في عمليات منح القروض" وللوصول الى النتائج المرجوة تم استخدام التحليل الوصفي وتحليل الانحدار لبيان علاقة الارتباط بين التمويل المسؤول والتعثر المالي وتحديد أثر كل بعد من أبعاد التمويل المسؤول على التعثر المالي. وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها ان المصارف عينة البحث اختلفت في تعاملها مع أبعاد التمويل المسؤول مما أثر بشكل مباشر على التعثر المالي.

الكلمات المفتاحية: التمويل المسؤول، الالتزام المالي، الالتزام الاجتماعي، التمويل المستدام، التعثر المالي.

المقدمة:

يعد الاقراض المصرفي من اهم الخدمات والتسهيلات التي تقدمها المصارف التجارية للأفراد والمؤسسات في مختلف المجالات لتتمكن هذه المؤسسات من تمويل عملياتها وممارسة انشطتها، وفي ظل تزايد الطلب على القروض تسعى المصارف الى اعتماد سياسة انتمائية واضحة تعمل على تحقيق الأهداف و من أهمها الأهداف هو تعظيم العوائد مع ضمان قدرة العملاء على سداد القروض الممنوحة في تاريخ استحقاقها لكبح ظاهرة التعثر المالي، وتنطلق عملية منح الائتمان من مبادئ عامة أهمها وجود الضمانات الكافية، وذلك من خلال إرساء مجموعة قواعد ومعايير وإرشادات تنظم عملية دراسة ومتابعة التسهيلات الائتمانية، وبالمقابل نجد أنّ هناك الكثير من الحالات التي يفشل فيها المستفيدون من عملية الإقراض في الإيفاء بالتزاماتهم وقد تؤدي في بعض الأحيان إلى حالة من التعثر المالي مما تتسبب في العديد من المشكلات والتعرض للمخاطر. لذلك كان لا بد من ايجاد واعتماد نوع مختلف من التمويل يتم من خلاله الموازنة بين مصالح الأطراف المختلفة، حيث يتم ادراج حماية العميل في جميع مستويات التصميم للأعمال للحد من مخاطر التخلف او العجز عن السداد وبين مصالح مقدمي الخدمة في تنمية عوائدها واستمرار عملها في ظل الحد من مخاطر التعثر، فضلا عن الأخذ بنظر الاعتبار المصالح الأساسية للمجتمع الاقتصادية والبيئية، هذا النوع من التمويل يدعى بالتمويل المسؤول. اذ يمكن تعريف "التمويل المسؤول" على أنه ممارسات مصممة لخلق توازن

عادل في المصالح بين أصحاب المصلحة او الاطراف المختلفة التي تتمثل بالمؤسسة المالية والتي نعني بها المصرف وأصحاب المصلحة الآخرين المتمثلين بالمقترضين والمدخرين أصحاب الودائع والمجتمع والاقتصاد ككل.

المحور الأول : منهجية البحث

1. مشكلة البحث:

تتبقى مشكلة البحث من مشكلة حقيقية على جانبين يعاني منها القطاع المصرفي في العراق، الاولى وهي ظاهرة التعثر المالي بتسديد القروض حيث وصلت نسبة التعثر في عام 2020 الى 20% وهي من المعدلات الشاذة مقارنة مع الدول المجاورة التي لا تتجاوز 1-2% وهذا المستوى يؤدي الى عزوف المصارف عن منح القروض أو تشديد الضمانات على منحها، هذا من جانب ومن جانب اخر نلاحظ ان الكثير من افراد المجتمع العراقي يعانون من ظروف اقتصادية صعبة تؤدي بهم الى البحث عن جهات اقراضية تساعد في الخروج من الازمات المالية التي يعانون منها، ولكن مع حالة عدم الوضوح في بعض الانظمة وضعف الشفافية وعدم اعتماد مبادئ التمويل المسؤول فان ذلك قد يؤدي الى حصول هؤولاء على القروض التي لا يستطيعون سدادها ولاسيما القروض الاستهلاكية او القروض العقارية من أجل السكن، لذلك نجد ان مشكلة البحث تتمثل بتساؤل رئيسي: عند تبني مبادئ التمويل المسؤول هل يساهم في الحد من التعثر المالي مع ضمان تلبية حاجات المجتمع من القروض. والتي تنفرع منها مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- أ- هل يساهم التمويل المسؤول من خلال الالتزام المالي في عمليات منح القروض في الحد من التعثر المالي.
- ب- هل يساهم التمويل المسؤول من خلال الالتزام الاجتماعي في عمليات منح القروض في الحد من التعثر المالي.

2. هدف البحث:

يهدف البحث الى بيان مدى اعتماد المصارف العراقية عينة البحث على مبادئ التمويل المسؤول في عمليات منح القروض والتي تعد عاملا مهما في تحفيز الاقراض، بتخفيض نسب تعثر تسديد القروض التي يعاني منها القطاع المصرفي من خلال العمل على تحقيق الغاية المزدوجة والتي تتمثل بتلبية الاحتياجات الفعلية للعملاء في ظل شروط ميسرة مع ضمان قدرتهم على التسديد في مواعيدها المحددة للحد من التعثر المالي. ويمكن ايجاز أهداف البحث بما يأتي:

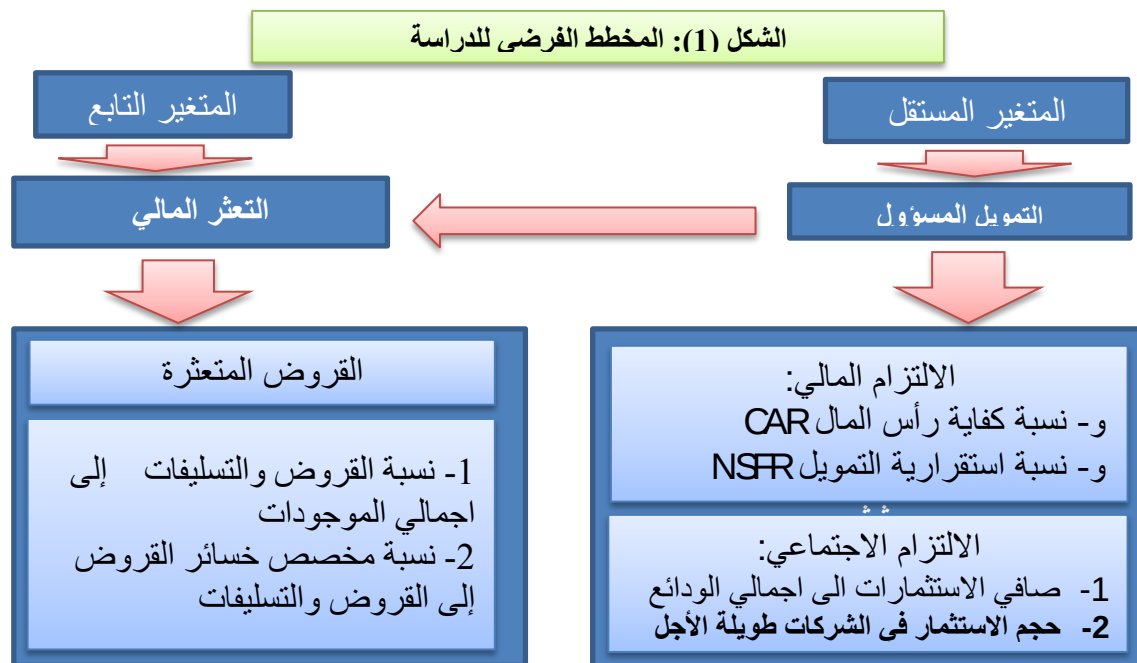
- أ- بيان دور تطبيق مبادئ الالتزام المالي للتمويل المسؤول في تخفيض القروض المتعثرة او الحد منها.
- ب- بيان دور تطبيق مبادئ الالتزام الاجتماعي للتمويل المسؤول في تخفيض القروض المتعثرة او الحد منها.

3. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في بيان أهمية تطبيق مبادئ التمويل المسؤول في قرار منح الائتمان او في سياسة منح القروض المتبعة من قبل المصارف العراقية للحد من ظاهرة التعثر في تسديد القروض، من خلال توسيع قاعدة الاقراض وتمكين الفئات التي تحتاج الى التمويل من الوصول اليه بالطرق المناسبة وبما يتناسب مع احتياجاتهم مما يؤدي الى تحسين ظروفهم المعيشية وتطوير المنتجات والخدمات المصرفية والعمل على توفير بيئة مناسبة

ومواتية للاستثمار تأخذ على عاتقها تحقيق المصلحة لجميع اطراف العملية باعتماد الغاية المزدوجة من تطبيق مبادئ التمويل المسؤول لتحقيق الالتزام المالي من جهة والالتزام الاجتماعي من جهة اخرى وبالتالي خلق العناصر الأساسية للنمو الاقتصادي مما يؤدي الى تعزيز خلق فرص عمل جديدة وخفض مؤشرات البطالة وبالتالي تحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع.

4- المخطط الفرضي للدراسة :



5. فرضيات البحث.

تنبثق الفرضيات من فرضية رئيسية هي "ان التمويل المسؤول يعمل على الحد من مخاطر التعثر المالي في المصارف العراقية"، وتتفرع من هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية:

أ- يساهم التمويل المسؤول من خلال الالتزام المالي في عمليات منح القروض في الحد من التعثر المالي.

ب- يساهم التمويل المسؤول من خلال الالتزام الاجتماعي في عمليات منح القروض في الحد من التعثر المالي.

6. مجتمع وعينة البحث:

لغرض تحديد العينة التي توفر الموضوعية في تمثيل مجتمع البحث القطاع المصرفي العراقي، تم اختيار مجموعة من المصارف الخاصة وهي، مصرف الخليج التجاري، مصرف الائتمان التجاري، مصرف بغداد التجاري، مصرف الشرق الأوسط، مصرف الاستثمار العراقي.

7. هيكلية البحث:

لغرض تحقيق هدف البحث واثبات فرضياته تم تقسيم محتوياته الى مسة محاور، تضمن المحور الأول منهجية البحث، فيما تضمن المحور الثاني الاطار النظري للتمويل المسؤول، بينما تحدث المحور الثالث عن الاطار النظري للتعثر المالي، فيما تطرق المحور الرابع الى الجانب التطبيقي للبحث وأخيرا كان المبحث الخامس عن الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الثاني: الجانب النظري

اولاً. التمويل المسؤول (Responsible Financing)

1. مفهوم التمويل المسؤول: التمويل المسؤول إطار عام لأربعة مكونات أساسية هي الحكم الرشيد، والتركيز القوي في الحفاظ على رأس المال وجودته، والإدارة الفعالة للمخاطر، والتدخل الاجتماعي والبيئي الاستباقي من خلال الاستثمار والإقراض. وتعد جميع تلك المكونات الأربعة جوهرية بالنسبة لأعمال المؤسسة المالية. بينما يتطلب الوصول الى المتطلبات الأساسية للتمويل المسؤول دمج إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية وتحقيق مبادئ الحوكمة (ESG) في استراتيجية عمل المؤسسة المالية وعمليات صنع القرار والعمليات. ومن خلال القيام بذلك، تحقق المؤسسة المالية توازناً مستقرًا بين الأرباح والمخاطر، وفي الوقت ذاته يؤدي استخدام معايير ESG فرصاً جديدة للنمو والاستثمار. وفي التحليل النهائي، يعد هذا أمراً أساسياً للمؤسسات المالية التي تخدم الاقتصاد الحقيقي / اقتصاد يركز على تنمية رأس المال البشري، ولديه القدرة على استيعاب الصدمات الخارجية ويكون مستداماً. وعند ذلك نجد ان التمويل المسؤول يوفر إطاراً لجميع المكونات الأربعة وفي الوقت نفسه يستفيد من الإمكانيات المزدوجة الهائلة للقطاع المالي لتحقيق تأثيره على النمو والتنمية.¹ وينطوي التمويل المسؤول على مجموعة من المفاهيم تختلف باختلاف وجهات نظر الأطراف المختلفة التي تشارك عملية التمويل المسؤول. وبمعناه الأوسع، فان التمويل المسؤول يمكن فهمه على أنه مبدأ توجيهي لكيفية تقديم الخدمات المالية للارتقاء إلى مستوى التحدي المتمثل في تعزيز التنمية المستدامة؛ ولذلك يجب أن يتضمن العمل أبعاداً اجتماعية وتنموية وبيئية وأن يحظى بدعم من الحكومات والمستثمرين ومنظمات حماية المستهلكين وأصحاب المصلحة الآخرين، بينما تعد المعاملة العادلة للعملاء والتصرف بطرق تحمي الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للعملاء أحد الأبعاد الحاسمة لمسؤولية القطاع المالي.² وبصورة أكثر دقة فان التمويل المسؤول هو ببساطة تقديم الخدمات المالية بطريقة مسؤولة وشفافة وأخلاقية. من خلال وجهات النظر السابقة يمكن صياغة تعريف للتمويل المسؤول يتضمن معظم الأفكار الرئيسية يغطي المفاهيم المختلفة للتمويل المسؤول ويكون دليل عمل لمنهجية هذه الدراسة، وهو: ان التمويل المسؤول يعني تقديم الخدمات المالية أو المصرفية بطريقة شفافة وعادلة بما يتناسب مع احتياجات العملاء وقدرتهم على السداد مع الأخذ بنظر الاعتبار الالتزام المالي والاجتماعي في قرارات البنك لدى منح الائتمان أو قراراته الاستثمارية، وبما يحقق منفعة مستدامة لكل من العملاء والأطراف المعنية والمجتمع ككل.

2- اشتقاق الأبعاد الأساسية للتمويل المسؤول:

لقد اعتاد الكثير من الكتاب والباحثين في موضوع الاستدامة ان يتم التعبير عن الاستدامة بثلاثة أبعاد وهي البعد البيئي والبعد الاجتماعي والحوكمة، اذ يتضمن البعد البيئي العوامل التي ترتبط بالبيئة مثل تغير المناخ وانبعاثات الغازات والكربون وتلوث

1 - Salerno D. ESG Criteria in Alternative Investments // Gangi F. et al. The Evolution of Sustainable Investments and Finance. Theoretical Perspectives and New Challenges. – Palgrave Macmillan, 2021. – P. 59–99

² -Responsible Finance Forum Advancing Responsible Finance for Greater Development Impact, 2011.

الهواء والماء ونُدرة المياه والاحتباس الحراري العالمي، بينما يتضمن البعد الاجتماعي العوامل ذات التأثير الاجتماعي، مثل توفير فرص العمل وتحسين ظروف العمل التي تشمل الصحة والسلامة وحقوق العاملين والتأثير في مجتمعات السكان المحيطين بالمشاريع المعنية، الخ، فيما يتضمن عنصر الحوكمة العوامل التي تتعلق بكيفية إدارة المؤسسة، مثل استقلالية مجلس الإدارة وآلية تشكيله وحقوق المساهمين فضلاً عن الشفافية. وكما أشرنا إلى أن الغاية الأساسية للتمويل المسؤول هي وضع الأهداف بمسؤولية تضمن حقوق أصحاب المصلحة وتراعي حقوق المجتمع، والتعامل مع مؤسسات مالية ومنظمات مسؤولة لتقديم الخدمات بمسؤولية واعتماد نهج مسؤول في تقديم التمويل يتضمن مجموعة من المبادئ والأهداف. إذ يمكن حصر هذه الأهداف أو المبادئ من خلال بعدين فقط هما البعد المالي والبعد الاجتماعي. أما الأهداف الأساسية التي يقوم عليها التمويل المسؤول، وما هو مبين في الشكل (2) فهي حماية العملاء والقدرة المالية وتقديم خدمات مالية عالية الجودة وشاملة فضلاً عن إدارة الأداء الاجتماعي. ولكن السؤال المهم هو كيف نترجم هذه الأفكار إلى الواقع العملي، وماذا يعني كل هذا في الممارسة العملية؟ وكيف يتم ربط المكونات الأساسية للتمويل المسؤول لتحقيق تلك الأهداف؟

الشكل (2): الأهداف الأساسية للتمويل المسؤول.



source: Responsible Finance: Concepts and Challenges Veena Yamini A and Sunil Bhat July 2012, at:
<https://www.findevgateway.org/2012.pdf>

ولقد أكدت كثير من الوقائع أنه في عالم مالي يتصف بالالتزام الأولي بالتمويل المسؤول بحده الأدنى، تتم الموازنة بدقة بين مصالح العملاء وبين استمرارية الجهات المقدمة للخدمة في الأمد البعيد، وعند ذلك يتم إدراج حماية العميل في كافة مستويات التخطيط والتنفيذ للنشاطات المختلفة. إذ تصمم الخدمات المالية بعناية فائقة ويتم تقديمها بقيمة معقولة في مقابل المال، كما يكون من الضروري لها أن تساهم في التقليل من الأضرار المحتملة، مثل الإفراط في الاستدانة إلى أقصى حد. كما ينبغي أن تتسم ممارسات تقديم الخدمة بالاحترام، والاعتماد على طرق البيع التي تعتمد الاحتكار منها

لها، أو تعتمد على الإجراءات التعسفية عند تحصيلها¹. أو غير ذلك من السلوكيات غير المناسبة كما ينبغي ضمان حصول العملاء على معلومات واضحة وشاملة عن الخدمات المالية المقدمة ليتسنى لهم تبني اختيارات مستنيرة ودقيقة بشأن المنتجات المالية ومقدميها، وعندما تظهر مشاكل ما أو تقع حالات سوء فهم، يجد العملاء أمامهم آليات ميسورة وفاعلة لحلها².

3. الالتزام المالي للتمويل المسؤول:

يقوم الالتزام المالي في هذه الدراسة على مجموعة من المبادئ والالتزامات، ولا سيما التزام المصرف أمام نفسه بالحفاظ على حقوق المساهمين وتنميتها، من خلال الالتزام بمطالبات الملاءة المالية أولاً، وحماية العملاء من خلال الحفاظ على ودائعهم وتنميتها، والأخذ بنظر الاعتبار الجدارة الائتمانية للمقترض ثانياً. ويمكن بيان ذلك كما يأتي:

أ- تقييم الملاءة المالية: financial Solvency:

تعرف الملاءة المالية بأنها اليسر المالي للمنشأة عندما تكون أصولها الجارية أكبر من التزاماتها الجارية³، كما تعرف الملاءة المالية على أنها قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية المتمثلة في تعويض الجمهور لودائعهم المصرفية عند التعثر في استرجاع ودائعهم وفقاً لنسب التعويض المعلنة. كما ينظر إلى الملاءة كونها مقياس تعافي الشركة وقدرتها في إدارة عملياتها الحالية والمستقبلية دون أي تلكؤ. وبذلك فإن ملاءة المصرف هي قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل ودعم متطلبات التوسع على المدى الطويل. والتي يمكن قياسها من خلال نسبة الملاءة. وتعد هذه النسبة ضرورية للمصرف وقدرته على الاستمرار في العمل على المدى الطويل⁴. هناك أنواع مختلفة من نسب الملاءة التي تستخدمها الشركات، ولكن واحدة من أكثرها شيوعاً هي نسبة الدين إلى حقوق الملكية. تقيس هذه النسبة نسبة ديون الشركة إلى حقوق الملكية. يشير ارتفاع نسبة الدين إلى حقوق الملكية إلى أن الشركة لديها مستوى مرتفع من الديون مقارنة بحقوق الملكية، مما يجعلها أكثر عرضة للضائقة المالية. وتتوقف ملاءة المصارف على عنصرين رئيسيين: رأسمال المصرف (كما يتجلى في نسبة حقوق الملكية إلى الأصول) وربحية المصرف (كما يعبر عنها العائد على الأصول).

ب - حماية العميل.

تمثل حماية العملاء جوهر عملية التمويل المسؤول، ولكي يعمل القطاع بشكل مربح ويقدم خدمات مسؤولة لعدد متزايد من العملاء، يجب إيلاء اهتمام خاص للمسؤوليات تجاه

¹ Burki, Hussan-Bano. 2009. "Unraveling the Delinquency Problem (2008/2009) in Punjab, Pakistan." MicroNOTE 10. Islamabad: Pakistan Microfinance Network, October. <http://www.microfinancegateway.org/gm/document-1.9.40294/30.pdf>

² Barr, Michael, Sendhil Mullainathan, and Eldar Shafir. 2008. "Behaviorally Informed Financial Services Regulation." Washington, D.C.: New America Foundation, October.

³ الدوري، مؤيد عبد الرحمن و أبو زناد، نور الدين (2003)، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة: دراسة عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية جامعة الموصل كلية الإدارة والاقتصاد مجلة تنمية الرفادين، ع100م32، صص: 9-29

⁴ السيد احمد، عبد الناصر (2008). الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية و محلي الأوراق المالية في البورصة عمان. رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية جامعة الشرق الأوسط للدراسات، عمان، الأردن.

العملاء، لا سيما عندما يكون هؤلاء العملاء عرضة للخطر. وفي الواقع، من المعترف به بشكل متزايد أن التمويل المسؤول لا يحمي العملاء فحسب، بل يساعد المؤسسات المالية من خلال زيادة الاحتفاظ بالعملاء والحد من المخاطر المالية. وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين الصناعة من خلال قدر أكبر من المساءلة والأمن والشفافية في الخدمات المالية. ومن الواضح أيضاً أن التقدم الفعال في الشمول المالي المسؤول يتطلب التزام ومشاركة وتعاون مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة في الصناعة.¹

ج- تقييم الجدارة الائتمانية.

الجدارة الائتمانية أشبه بميزان ثقة يلجأ إليها المصرف عند طلب الحصول على القروض الشخصية أو التمويلية أو الحكومية، بهدف دراسة كافة الأسباب والضمانات الكافية، التي تؤهل الشخص أو الجهة للحصول على التمويل المنشود، مع ضمان أهليته لسداد هذا القرض على فترات زمنية مناسبة، ويعد تقييم الجدارة الائتمانية من قبل المصرف العنصر الأساس في حماية العميل، وفيما يأتي بعض المبادئ الأساسية لتقييم الجدارة الائتمانية للعميل:²

1- وضع قواعد ملائمة وفق أفضل الممارسات لتطبيق عوامل شاملة على الفئات المختلفة للعملاء. إذ يعد التمويل ممكن التحمل إذا كان إجمالي الالتزامات الائتمانية الشهرية للعميل بعد منح التمويل أقل من صافي الدخل الشهري المتاح للعميل وبما لا يتعارض مع نسب التحمل.

2- الموازنة بين الكفاءة والفعالية في النماذج والأدوات المالية المستخدمة لقياس إمكانية التحمل، مع الاستفادة من المعلومات والبيانات المتوفرة. وكذلك من مصادر الاحصاءات العامة المتوافرة بالشكل القانوني.

4. الالتزام الاجتماعي:

فيما يخص الأداء الاجتماعي، فيجب على العديد من الأطراف الفاعلة في هذا المجال أن تتجاوز معيار عدم إلحاق الضرر بحماية المستهلك، وتتطور إلى قياس وإدارة التقدم المحرز في الوفاء بالرسالة الاجتماعية، بما يكفل ترجمة تلك الرسالة إلى تحقيق مصلحة العميل واتباع السلوك المناسب تجاه العاملين والمجتمع والبيئة. وتلتزم كافة الجهات المقدمة للخدمات للأفراد في ذلك القطاع بتحقيق مصالح محددة للعملاء، كما تعمل جاهدة لإيجاد ثقافة عمل تعكس تلك القيم الأساسية. وتتمثل غالبية الأهداف العامة في الوصول إلى المحرومين من الخدمات والحد من الفقر وتمكين المرأة. وثمة مجموعتان من القياسات — إحداهما تركز على الأداء المالي والأخرى على الأداء الاجتماعي — لمسألة الجهات المقدمة للخدمات للأفراد عن تحقيق غايتها المزدوجة على مستوى الإجراءات والنواتج المتحققة، وتقيم قياسات الأداء الاجتماعي التقدم المحرز في الوصول إلى العملاء المستهدفين وتقديم الخدمات المالية (وأحياناً غير المالية) التي تلبي احتياجات دورة حياة العملاء، وتحقق تغييراً إيجابياً في حياتهم. كما تساعد أيضاً في مساءلة الجهات

¹ Studying the seepage phenomena under a concrete dam using SEEP/W and Artificial Neural Network models. L A Saleh Published under licence by IOP Publishing Ltd IOP Conference Series: Materials Science and Engineering, Volume 433, 2nd International Conference on Engineering Sciences 26–27 March 2018, Kerbala, Iraq

² إبراهيم، شيماء مهدي، 2017، تقييم كفاءة معايير منح الائتمان وعلاقتها بالأداء المالي بالتطبيق علي البنوك، ص 30-27. على الموقع الإلكتروني: <https://jsst.journals.ekb.eg/artic>

المقدمة للخدمة عن الأموال سهلة المنال التي يتم الحصول عليها على هيئة المنح، أو التمويل ذي الشروط الجذابة، أو المساعدة الفنية المدعومة مالياً¹ وعلى مدى العقد الماضي، بدأ الرواد من مزاولي هذه المهنة على مستوى العالم بارتياح التمويل المسؤول عن طريق إعداد مدونات لقواعد السلوك وأدوات من أجل قياس أفضل لأدائهم الاجتماعي وإدارته وتحسينه. ولأسباب أخلاقية، يشعر عدد متزايد من المؤسسات المالية بمسؤوليتها عن المساهمة في التنمية المستدامة في جميع أنشطتها التجارية. وهذه الرؤية مدمجة في مبادئها التجارية، التي توجه عملياتها² وسيتم دراسة الالتزام الاجتماعي للمصارف من خلال عنصرين هما مقدار ما يحققه من فرص استثمارية تعود بالنفع على المجتمع، وما ينعكس ذلك من خلال تحقيق فرص عمل مجزية للعاطلين عن العمل، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تلاقي صعوبات في التمويل، وكذلك حجم المسؤولية الاجتماعية التي يلتزم بها المصرف تجاه المجتمع.

ثانياً. التعثر المالي

1. المفهوم:

هناك انقسام بين الباحثين و الكتاب في شأن استخدام مصطلح "التعثر المالي"، إلا أن المفهوم المتداول هو أنه يعبر عن الوضع الذي، وهو يعني كذلك عدم قدرة المنشأة على دفع التزاماتها حين موعد استحقاقها،

وعادة ما يؤدي التعثر المالي في أغلب الأحيان إلى الفشل المالي، ولا سيما في حالة عدم التعرف على أسبابه ووضع الحلول اللازمة قبل استفحاله، وقد يؤدي التعثر المالي إلى فشل المؤسسة المالي أو الاقتصادي، وفي هذا الواقع يعد التعثر المالي عنصراً مهماً من عناصر التهديد للقطاع المصرفي، ولا سيما في خضم التحديات التي تعكسها التطورات العالمية على هذا القطاع الاقتصادي المهم، كما تعد ظاهرة التعثر المالي من الظواهر المصرفية ذات الأثر الجوهري على أداء المصارف، إذ أن معظم المصارف التي تتعرض لهذه الأزمة قد تكون عرضة في النهاية إلى مخاطر جسيمة وربما تؤدي إلى إفلاسه بعد أن تؤثر على سمعته التجارية. ويمكن القول أن التعثر هو المرحلة الزمنية الأولى التي تمر بها الشركة قبل الوصول إلى الفشل النهائي، وهي أولى مراحل الفشل، ومن الممكن اعتبار التعثر حالة تمر بها الشركة في مرحلة معينة قبل حدوث الفشل، بمعنى أن الشركة في هذه المرحلة تكون غير قادرة على سداد ديونها بكفاءة، بالرغم من امتلاكها لأصول ثابتة يصعب تحويلها إلى سيولة تمكنها من سداد هذه الديون، ولكن تكمن مشكلتها في النقص الحاد بالسيولة وبالتالي عجزها عن سداد ديونها قصيرة الأجل. مع العلم أن التعثر ليس نتيجة فورية أو لحظية بل هو مجموعة من الأعمال والممارسات المتراكمة التي ترجع إلى العديد من العوامل والأسباب التي تتفاعل مع بعضها لتشكل - بمرور الوقت - أزمة كبيرة، وتقلل من مقدرة الشركة على سداد ديونها وخدمة التزاماتها القائمة لتحصل على تسهيلات أو التزامات جديدة. لذلك يمكن وصف الفشل بأنه اختلال مالي يواجه

¹ World Bank. 2011. "Good Practices for Financial Consumer Protection."

Consultative Draft. Washington, D.C.: World Bank, March.

http://siteresources.worldbank.org/EXTFINANCIALSECTOR/Resources/Good_Practices_Financial_CP.pdf

² ماكي، كاترين و لاهاي ، استيل و كونيغ. 2011. "التمويل المسؤول: تفعيل المبادئ" واشنطن العاصمة سيجاب. سبتمبر / أيلول

الشركات، وبالتالي ينتج عنه قصور في مواردها مع عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي يكفي لسداد التزاماتها.¹ وفي السياق نفسه يرى كثير من الباحثين ان التعثر المالي يعبر عن المشكلة التي تواجه المؤسسة و التي تؤدي بها عدم الامكانية في الوفاء بما عليه من ألتزامات في الاجل القريب بسبب النقص الحاصل في الموارد الخاصة بها ، وأن هذا الخلل نتيجة القصور في موارد الشركة أدى الى عدم التوازن بين المملوك و المستحق على الشركة في الاجل القريب أو ما يستحق السداد حالياً ، واما يكون هذا الاختلاف او عدم التوازن بين الموارد المملوكة و المستحقات على الشركة هو حدث مؤقت اما يكون حدث دائم، . و كلما كان هذا الاختلال هيكلياً أو يقترب من الهيكلي، كلما كان من الصعب على الشركة تجاوز الأزمة التي سببها هذا الاختلال.² بينما ذهب البعض الآخر من الباحثين إلى التمييز بين التعثر المالي والفشل المالي على اعتبار أن الفشل المالي مرحلة تأتي بعد التعثر المالي، وليس من الضرورة الوصول الى الفشل المالي. والفشل المالي يؤدي الى احدهما او كلاهما و هما التوقف عن مزوالة النشاط و اعلان الإفلاس او عدم الوفاء بالمستحقات في توقيتها. و بالنسبة للتعثر المالي هو حدوث احد السيناريوهين او الاثنان معن، اما عدم دفع المستحقات في توقيتها او هو النقص او التوقف في عوائد الأسهم.³

ان حالة التعثر المالي التي تمر بها المصارف وهي عندما يكون المصرف لا يستطيع ان يسد ما عليه من ألتزامات بكامل قيمتها حيث ان قيمة الخصوم تكون اكبر من قيمة الأصول الحقيقة ، لذا يمكن تعريف التعثر المالي وصل المصرف الى مرحلة تحدث فيها حالة من الاختلالات المالية الخطيرة والتي تجعله قريبة جداً من مراحل او مستويات التعثر المالي التي يمكن ان تؤدي بها الى مستوى اعلان الإفلاس سواء كانت هذه الاختلالات تعني عدم قدرته على سداد الألتزامات المطلوبة منها، او تحقيق الخسائر بسنوات متوالية اي سنة بعد اخرى وهذا يؤدي بها الى ايقاف نشاطه من وقت الى اخر، و في الغالب يحدث التعثر المالي بسبب حدوث المشكلتان في نفس الوقت ، وهنا سوف نكون امام العسر مالي الحقيقي.⁴

مما تقدم من مفاهيم نخلص إلى أن التعثر المالي هو معاناة الشركة من أزمة سيولة يجعلها غير قادرة علي سداد التزاماتها الجارية أو المتداولة، و بسبب صعوبة تحويل الأصول الثابتة الى سيولة لا يمكن السداد ما عليها من ديون، وأن التعثر المالي هو ليس حدث مفاجئ بل هو حالة تسبق الفشل المالي وليس من الضروري الوصول الى حالة الفشل المالي .

¹ الدوغجي، علي حسن، (2014)، مدى مسؤولية مراقبة الحسابات عن فرض الاستمرارية والفشل المالي للشركات، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.

² الخضير، محسن أحمد، 1997، الديون المتعثرة، الظاهرة والأسباب والعلاج، الطبعة الأولى، القاهرة، ايترك للنشر والتوزيع

³ غريب، أحمد محمد، 2001، مدخل محاسبي مقترح للقياس والتنبؤ بتعثر الشركات، دراسة ميدانية في شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، العدد الأول، المجلد الثالث والعشرون.

⁴ Altman, E. 1968. Financial Ratios, Discriminant Analysis and the Prediction of Corporate Bankruptcy. Journal of Finance 23(4): 589-609.

2. مراحل التعثر المالي (Financial Stumbling Phases) :

هناك الكثير من الباحثين الذين تناولوا مراحل التعثر المالي، أشهرهم الباحث جون أرجنتي¹ مستندا الى تعريف الفشل المالي بأنه العملية التي تكون فيه المؤسسة قد بدأت بالسير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدث يعرف بالعسر المالي، و قد أكد على أن الفشل في المؤسسة هو عملية قد تستغرق عدة سنوات تتراوح ما بين 5 و 10 سنوات، تمر فيها المؤسسة بمراحل متعاقبة قبل أن تصل إلى ذلك الحدث الذي ينهي حياتها وهو العسر المالي، وخلال تلك الفترة ستمر المؤسسة بأربعة مراحل رئيسية، يمكن بيانها على النحو التالي:²

أ. النزوع للتسلط الإداري تكتسب المؤسسة في هذه المرحلة عيوباً محددة - لكنها عيوباً كامنة ولم ينتج عنها أية أخطاء أو فساد واضح في أداء المؤسسة، وبالتالي فإن قوائمها المالية ومؤشراتها المالية لن تكون ذات أية أهمية في كشف هذه العيوب. والتي تتركز في إدارة في المستويات العليا للمؤسسة، ومن أهم هذه العيوب: أن يكون المدير العام صاحب سلطة مطلقة تضعف دور بقية المديرين التنفيذيين، أو أن يجمع رئيس مجلس الإدارة و بين مناصبي المدير العام.

ب. الأخطاء النوعية تبدأ المؤسسة في هذه المرحلة بارتكاب أخطاء جوهرية - كارثية، وهذه الأخطاء تأتي كنتيجة لتلك العيوب التي تعاني منها المؤسسة.

ج. مظاهر الانهيار وكنتيجة لارتكاب الأخطاء السابقة فإن المؤسسة تكون في - هذه المرحلة قد بدأت بالسير في طريق الانهيار Collapse ، وتكون أعراض الوصول إلى العسر المالي قد بدأت بالظهور بشكل واضح ومتزايد، وتشير الدلائل والمؤشرات المالية في هذه المرحلة إلى انه هناك سنة أو سنتين على الأكثر تفصالان بين المؤسسة و بين حالة العسر المالي .

د. المأزق (الانهيار الفعلي) هذه المرحلة هي المرحلة الأخيرة و هي عبارة عن - مرحلة الانهيار الفعلي و التي تكون المؤسسة قد وصلت فيها إلى لحظة العسر المالي .

المحور الثالث : الجانب العملي

اولاً. التحليل الوصفي للبيانات

يتناول هذا المبحث تحليل القوائم المالية للمصارف الخاصة العراقية، وهي: مصرف بغداد التجاري، مصرف الخليج التجاري، مصرف الائتمان التجاري، مصرف الشرق الأوسط، مصرف الاستثمار العراقي، للمدة من 2013-2022 اذ اعتمد التحليل على مؤشرين لقياس التمويل المستدام هما الالتزام المالي والالتزام الاجتماعي. ولقد اعتمد الباحث في قياس متغيرات البحث علي البيانات التي تم الحصول عليها من القوائم المالية للمصارف موضع التطبيق، وتمثلت متغيرات البحث في الآتي:

1. المتغير المستقل: التمويل المسؤول.

وسيتم قياس التمويل المسؤول من خلال بعدين هما الالتزام المالي والالتزام الاجتماعي.

¹ . John Argenti (1986): Predicting Corporate Failure, Accountancy. Accountancy, February, pp157-158

² Altman, E. 1968., Predicting Corporate Failure, 8 - Laitinen , E.K. : Financial Predictors For Different phases of the Failure Process , Omega , Vol 21,No2, 1993 , pp. 215-228.

أ- الالتزام المالي.

حيث اعتمدت الدراسة في حساب الالتزام المالي من خلال مؤشر الجدارة المالية للمصرف، او استقرارية التمويل على المدى البعيد. وكما يأتي

- 1- الجدارة المالية، والتي يمكن قياسها من خلال العلاقة بين رأس المال الى حجم القروض، وتظهر هذه النسبة انه كلما ازدادت دلت على ارتفاع مؤشر الالتزام المالي.
- 2- استقرارية التمويل من خلال نسبة التمويل المستقر NSFR. لما تعبر هذه النسبة عن استقرارية التمويل على المدى البعيد، والتي تعبر عن الجدارة المالية للمصرف.

ب. الالتزام الاجتماعي:

أما الالتزام الاجتماعي فهو تعبير عن التزام المصرف أمام زبائنه والمجتمع من خلال دعم المشاريع الاستثمارية وخلق فرص عمل جديدة. وبما ان التمويل المسؤول في جانبه الاجتماعي يستوجب تحقيق شرطين أساسيين هما:

- 1- استدامة أرباح المصرف على المدى الطويل دون حصول إخفاقات او أزمات تؤدي الى التعثر المالي او الفشل المالي او الإفلاس.
 - 2- دعم المشاريع الاستثمارية وخلق فرص عمل جديدة.
- لذلك سيكون من المناسب قياس البعد الاجتماعي للتمويل المسؤول من خلال المؤشرات الآتية:

أ- صافي الاستثمارات الى اجمالي الودائع.

ب- حجم الاستثمار في شركات طويلة الأجل.

2. المتغير التابع (التعثر المالي):

وسيتم قياس التعثر المالي من خلال مؤشرين:

أ- قسمة القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع.

ب- قسمة مخصص خسائر القروض الى القروض والتسليفات.

ثانياً الوصف الاحصائي للمتغيرات المعتمدة:

وفي هذه الفقرة سيتم التعرف على الوصف الاحصائي للبيانات التي تعبر متغيرات الدراسة طيلة فترة الدراسة، والمتمثلة بالنسب المئوية واقل قيمة واعلى قيمة والمتوسط والانحراف المعياري للمصارف عينة الدراسة وكما يأتي:

1. مصرف بغداد.

يبين الجدول (1) النسب المئوية واقل قيمة واعلى قيمة والمتوسط والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة لمصرف بغداد.

جدول (1): النسب المئوية واقل قيمة واعلى قيمة والمتوسط والانحراف المعياري لمصرف بغداد

مصرف بغداد						
التعثر المالي		التمويل المسؤول				السنة
		الالتزام الاجتماعي		الالتزام المالي		
التعثر من خسائر القروض	التعثر من القروض و التسليفات	نسبة حجم الاستثمار في الشركات طويلة الاجل بالنسبة لحجم الاستثمار الكلي	صافي الاستثمار الى اجمالي الودائع	نسبة التمويل المستقر	مؤشر كفاية رأس المال	
8%	15%	0.0%	29%	362%	59%	2013
7%	15%	0.0%	31%	361%	58%	2014
13%	26%	0.4%	29%	360%	64%	2015
11%	27%	6.0%	12%	359%	68%	2016
17%	25%	5.2%	12%	353%	103%	2017
15%	25%	5.7%	12%	326%	127%	2018
21%	19%	5.1%	13%	211%	64%	2019
22%	18%	3.4%	16%	343%	28%	2020
25%	15%	0.8%	38%	354%	34%	2021
29%	11%	0.5%	51%	384%	52%	2022
37%	5%	1.5%	29%	546%	67%	2023
7%	5%	0.00%	12%	211%	28%	اقل قيمة
37%	27%	6.00%	51%	546%	127%	اعلى قيمة
18%	17%	2.38%	24%	348%	63%	المتوسط
9.26%	6.99%	2.49%	12.89%	76.75%	28.07%	الانحراف المعياري

المصدر: من عمل الباحث استنادا الى مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS.

2. مصرف الاستثمار العراقي:

يبين الجدول (2) النسب المئوية واقل قيمة واعلى قيمة والمتوسط والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة لمصرف الاستثمار العراقي.

الجدول: (2) النسب المئوية واقل واعلى قيمة والمتوسط والانحراف المعياري لمصرف الاستثمار العراقي.

مصرف الاستثمار العراقي						
التعثر المالي		التمويل المسؤول				السنة
		الالتزام الاجتماعي		الالتزام المالي		
التعثر من خسائر القروض	التعثر من القروض و التسليفات	نسبة حجم الاستثمار في الشركات طويلة الاجل بالنسبة لحجم الاستثمار الكلي	صافي الاستثمار الى اجمالي الودائع	نسبة التمويل المستقر	مؤشر كفاية رأس المال	
3%	92%	34%	1.50%	109%	63%	2013
6%	68%	32%	1.40%	167%	93%	2014
9%	52%	4%	14.20%	277%	149%	2015
10%	45%	8%	6%	150%	130%	2016
9%	53%	85%	8.90%	310%	139%	2017
8%	64%	95%	10%	271%	122%	2018
20%	86%	69%	1.80%	194%	102%	2019
25%	69%	70%	0.90%	191%	105%	2020
19%	109%	56%	1.90%	157%	102.50%	2021
14%	145%	56%	1.90%	136%	72.61%	2022
13%	105%	91%	13%	160%	86%	2023
3.00%	45.00%	4.00%	1.00%	109.00%	63.00%	اقل قيمة
25.00%	145.00%	95.00%	14.00%	310.00%	149.00%	اعلى قيمة
12.36%	80.73%	54.55%	5.64%	192.91%	105.91%	المتوسط
6.64%	30.21%	31.62%	5.01%	64.85%	27.02%	الانحراف المعياري

المصدر: من عمل الباحث استنادا الى مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS.

3. مصرف الائتمان:

يبين الجدول (3) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة لمصرف الائتمان.

جدول (3): النسب المئوية واقل قيمة واعلى قيمة والمتوسط والانحراف المعياري لمصرف الائتمان

مصرف الائتمان						
التعثر المالي		التمويل المسؤول				السنة
		الالتزام الاجتماعي		الالتزام المالي		
التعثر من خسائر القروض	التعثر من القروض و التسليفات	نسبة حجم الاستثمار في الشركات طويلة الاجل بالنسبة لحجم الاستثمار الكلي	صافي الاستثمار الى اجمالي الودائع	نسبة التمويل المستقر	مؤشر كفاية رأس المال	
2.00%	3.00%	0.10%	103.00%	1150.00%	314.00%	2013
56.00%	3.00%	0.00%	131.00%	1127.00%	286.00%	2014
46.00%	6.00%	0.10%	159.00%	1140.00%	302.00%	2015
65.00%	5.00%	0.10%	187.00%	1199.00%	374.00%	2016
67.00%	6.00%	0.00%	223.00%	981.00%	399.00%	2017
44.00%	5.00%	0.10%	49.60%	1143.00%	370.00%	2018
44.00%	4.00%	0.20%	28.20%	1221.00%	374.00%	2019
43.00%	3.00%	100.00%	0.40%	1414.00%	266.45%	2020
43.00%	4.00%	3.50%	14.00%	1277.00%	264.79%	2021
42.00%	7.00%	0.30%	306.00%	840.00%	87.79%	2022
41.00%	4.00%	0.40%	133.00%	899.00%	97.00%	2023
2.00%	3.00%	0.00%	0.40%	840.00%	87.79%	اقل قيمة
67.00%	7.00%	100.00%	306.00%	1414.00%	399.00%	اعلى قيمة
44.82%	4.55%	9.45%	121.27%	1126.45%	285.00%	المتوسط
17.00%	1.37%	30.05%	95.28%	165.99%	105.88%	الانحراف المعياري

المصدر: من عمل الباحث استنادا الى مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS.

4. مصرف الخليج التجاري:

يبين الجدول (4) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة لمصرف الخليج التجاري.

جدول (4) النسب المئوية واقل قيمة واعلى قيمة والمتوسط والانحراف المعياري
لمصرف الخليج التجاري

مصرف الخليج التجاري						
التعثر المالي		التمويل المسؤول				السنة
		الالتزام الاجتماعي		الالتزام المالي		
التعثر من خسائر القروض	التعثر من القروض و التسليفات	نسبة حجم الاستثمار في الشركات طويلة الاجل بالنسبة لحجم الاستثمار الكلي	صافي الاستثمار الى اجمالي الودائع	نسبة التمويل المستقر	مؤشر كفاية رأس المال	
3%	58%	21%	16%	145.8%	78.034%	2013
4%	54%	19%	41%	147.12%	73.809%	2014
5%	69%	51%	41%	146.75%	75%	2015
5%	67%	68%	33%	141.66%	91.42%	2016
7%	93%	82%	31%	131.37%	124.6%	2017
8%	98%	100%	29%	170.00%	130.7%	2018
8%	106%	100%	30%	171%	147.9%	2019
8%	114%	100%	34%	161%	143.9%	2020
8%	100%	96%	34%	172%	144%	2021
9%	84%	68%	40%	172%	127%	2022
9%	96%	79%	46%	162%	157%	2023
3.00%	54.00%	19.00%	16.00%	131.00%	74.00%	اقل قيمة
9.00%	114.00%	100.00%	46.00%	172.00%	157.00%	اعلى قيمة
6.73%	85.36%	71.27%	34.09%	156.43%	117.58%	المتوسط
2.10%	20.32%	29.92%	8.08%	14.40%	31.86%	الانحراف المعياري

المصدر: من عمل الباحث استنادا الى مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS.

5. مصرف الشرق الأوسط للاستثمار.

يبين الجدول (5) النسب المئوية واقل قيمة واعلى قيمة والمتوسط والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة لمصرف الخليج التجاري.

جدول (5) النسب المئوية واقل قيمة واعلى قيمة والمتوسط والانحراف المعياري
لمصرف الشرق الاوسط

مصرف الشرق الأوسط للاستثمار						
التعثر المالي		التمويل المسؤول				
		الالتزام الاجتماعي		الالتزام المالي		
التعثر من خسائر القروض	التعثر من القروض و التسليفات	نسبة حجم الاستثمار في الشركات طويلة الاجل بالنسبة لحجم الاستثمار الكلي	صافي الاستثمار الى اجمالي الودائع	نسبة التمويل المستقر	مؤشر كفاية رأس المال	السنة
5%	37%	90%	3.50%	180.05%	73.5%	2013
6%	52%	93%	7.50%	171.28%	109%	2014
7%	45%	100%	12.80%	172.51%	104%	2015
7%	51%	100%	13.10%	173.35%	101%	2016
9%	36%	100%	10.90%	113%	133%	2017
9%	26%	100%	8.30%	222%	110%	2018
10%	38%	100%	13%	183%	111%	2019
18%	39%	96%	14%	181%	106%	2020
18%	37%	97%	13%	217%	126.9%	2021
8%	94%	98%	11%	189%	102%	2022
10%	88%	98%	17%	195%	98%	2023
5.00%	26.00%	90.00%	4.00%	113.00%	74.00%	اقل قيمة
18.00%	94.00%	100.00%	17.00%	222.00%	133.00%	اعلى قيمة
9.73%	49.36%	97.45%	11.36%	181.55%	106.82%	المتوسط
4.38%	21.86%	3.33%	3.56%	28.44%	15.32%	الانحراف المعياري

المصدر: من عمل الباحث استنادا الى مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS.

ثالثاً. اختبار الفرضيات:

في هذه الفقرة سيتم اختبار فرضيات الدراسة المتمثلة بالفرضية الرئيسة التي تنص على "ان التمويل المسؤول يعمل على الحد من مخاطر التعثر المالي في المصارف العراقية"، وتتفرع من هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية:

أ- يساهم التمويل المسؤول من خلال الالتزام المالي في عمليات منح القروض في الحد من التعثر المالي.

ب- يساهم التمويل المسؤول من خلال الالتزام الاجتماعي في عمليات منح القروض في الحد من التعثر المالي.

وفيما يأتي اختبار الفرضيات في كل مصرف على حدة.

1. مصرف بغداد:

يبين الجدول (6) نتائج البرنامج الاحصائي SPSS لتحليل العلاقة بين التمويل المسؤول من خلال بعده الالتزام الاجتماعي والالتزام المالي والتعثر المالي في مصرف بغداد. جدول رقم (6) تأثير التمويل المسؤول في الحد التعثر المالي في مصرف بغداد

Indep. → Dep.	Effect	P-value	Sig.	R ²
الالتزام الاجتماعي >- التمويل المسؤول	0.695	0.000	yes	0.999
الالتزام المالي >- التمويل المسؤول	0.394	0.000	yes	
التمويل المسؤول >- التعثر المالي	-0.660	0.000	yes	0.436

ويشير الجدول (6) إلى التأثير الإيجابي المعنوي لـ (الالتزام الاجتماعي) لأن قيمة Sig. تساوي 0.000 أي أقل من 0.05 ، وقيمة التأثير هي (B = 0.695) مما يعني أن زيادة متغير (الالتزام الاجتماعي) بوحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة (التمويل المسؤول) بمقدار 69.5٪ وحدة. كما يشير الجدول (6) إلى التأثير الإيجابي المعنوي لـ (الالتزام المالي) لأن قيمة Sig. تساوي 0.000 أي أقل من 0.05 ، وقيمة التأثير هي (B = 0.394) مما يعني أن زيادة متغير (الالتزام المالي) بوحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة (التمويل المسؤول) بمقدار 39.4٪ وحدة. كما يبين الجدول (6) أن معامل التحديد R² يساوي (0.999) وهذا يعني أن (الالتزام الاجتماعي والمالي) فسر حوالي 99.9٪ من قيمة التغير الحاصل في التمويل المسؤول.

وبالمقابل يشير الجدول (6) إلى التأثير السلبي المعنوي لـ (التمويل المسؤول) لأن قيمة Sig. تساوي 0.000 أي أقل من 0.05 ، وقيمة التأثير هي (B = -0.660) مما يعني أن زيادة متغير (التمويل المسؤول) بوحدة واحدة ستؤدي إلى نقصان (التعثر المالي) بمقدار 66٪ وحدة. وأن معامل التحديد R² يساوي (0.436) وهذا يعني أن (التمويل المسؤول) فسر حوالي 43.6٪ من التغير الحاصل في قيمة (التعثر المالي).

2. مصرف الاستثمار:

يبين الجدول (7) نتائج البرنامج الاحصائي SPSS لتحليل العلاقة بين التمويل المسؤول من خلال بعده الالتزام الاجتماعي والالتزام المالي والتعثر المالي في مصرف الاستثمار.

جدول رقم (7) يبين تأثير التمويل المسؤول في الحد التعثر المالي في مصرف الاستثمار

Indep. → Dep.	Effect	P-value	Sig.	R ²
الالتزام الاجتماعي >- التمويل المسؤول	0.309	0.000	yes	0.997
الالتزام المالي >- التمويل المسؤول	0.779	0.000	yes	
التمويل المسؤول >- التعثر المالي	-0.657	0.000	yes	0.431

يشير الجدول (7) إلى التأثير الإيجابي المعنوي لـ (الالتزام الاجتماعي) لأن قيمة Sig. إنها تساوي 0.000 أي أقل من 0.05 ، وقيمة التأثير هي (B = 0.309) مما يعني أن زيادة متغير (الالتزام الاجتماعي) بوحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة (التمويل المسؤول) بمقدار 30.9٪ وحدة. كما يشير الجدول (7) إلى التأثير الإيجابي المعنوي لـ (الالتزام المالي) لأن قيمة Sig. تساوي 0.000 أي أقل من 0.05 ، وقيمة التأثير هي (B = 0.779) مما يعني أن زيادة متغير (الالتزام المالي) بوحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة (التمويل المسؤول) بمقدار 77.9٪ وحدة.

وأن معامل التحديد R^2 يساوي (0.997) وهذا يعني أن (الالتزام الاجتماعي والمالي) فسر حوالي 99.7% من قيمة (التمويل المسؤول).
يشير الجدول (7) إلى التأثير السلبي المعنوي لـ (التمويل المسؤول) لأن قيمة Sig. تساوي 0.000 أي أقل من 0.05 ، وقيمة التأثير هي ($B = -0.657$) مما يعني أن زيادة متغير (التمويل المسؤول) بوحدة واحدة ستؤدي إلى نقصان (التعثر المالي) بمقدار 65.7% وحدة. وأن معامل التحديد R^2 يساوي (0.431) وهذا يعني أن (التمويل المسؤول) فسر حوالي 43.1% من قيمة التغير الحاصل في (التعثر المالي).

3. مصرف الائتمان:

يبين الجدول (8) نتائج البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل العلاقة بين التمويل المسؤول من خلال بعده الالتزام الاجتماعي والالتزام المالي والتعثر المالي في مصرف الائتمان.

جدول (8) يبين تأثير التمويل المسؤول في الحد التعثر المالي في مصرف الائتمان

Indep. → Dep.	Effect	P-value	Sig.	R^2
الالتزام الاجتماعي >- التمويل المسؤول	0.599	0.000	yes	1.000
الالتزام المالي >- التمويل المسؤول	0.486	0.000	yes	
التمويل المسؤول >- التعثر المالي	0.624	0.000	yes	0.390

يشير الجدول (8) إلى التأثير الإيجابي المعنوي لـ (الالتزام الاجتماعي) لأن قيمة Sig. تساوي 0.000 أي أقل من 0.05 ، وقيمة التأثير هي ($B = 0.599$) مما يعني أن زيادة متغير (الالتزام الاجتماعي) بوحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة (التمويل المسؤول) بمقدار 59.9% وحدة. كما يشير الجدول (8) إلى التأثير الإيجابي المعنوي لـ (الالتزام المالي) لأن قيمة Sig. تساوي 0.000 أي أقل من 0.05 ، وقيمة التأثير هي ($B = 0.486$) مما يعني أن زيادة متغير (الالتزام المالي) بوحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة (التمويل المسؤول) بمقدار 48.6% وحدة. كما أن معامل التحديد R^2 يساوي (1) وهذا يعني أن (الالتزام الاجتماعي و المالي) فسر حوالي 100% من قيمة التغير الحاصل في (التمويل المسؤول). وبالمقابل يشير الجدول (8) إلى التأثير الإيجابي المعنوي لـ (التمويل المسؤول) لأن قيمة Sig. إنها تساوي 0.000 أي أقل من 0.05 ، وقيمة التأثير هي ($B = 0.624$) مما يعني أن زيادة متغير (التمويل المسؤول) بوحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة (التعثر المالي) بمقدار 66% وحدة. وأن معامل التحديد R^2 يساوي (0.39) وهذا يعني أن (التمويل المسؤول) فسر حوالي 39% من قيمة (التعثر المالي).

4. مصرف الخليج التجاري:

يبين الجدول (9) نتائج البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل العلاقة بين التمويل المسؤول من خلال بعده الالتزام الاجتماعي والالتزام المالي والتعثر المالي في مصرف الخليج التجاري.

جدول (9) تأثير التمويل المسؤول في الحد التعثر المالي في مصرف الخليج التجاري

Indep. → Dep.	Effect	P-value	Sig.	R^2
الالتزام الاجتماعي >- التمويل المسؤول	0.419	0.000	yes	1.000
الالتزام المالي >- التمويل المسؤول	0.635	0.000	yes	
التمويل المسؤول >- التعثر المالي	0.969	0.000	yes	0.938

ويشير الجدول (9) إلى التأثير الإيجابي المعنوي لـ (الالتزام الاجتماعي) لأن قيمة Sig. تساوي 0.000 أي أقل من 0.05 ، وقيمة التأثير هي (B = 0.419) مما يعني أن زيادة متغير (الالتزام الاجتماعي) بوحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة (التمويل المسؤول) بمقدار 41.9٪ وحدة. كما يشير الجدول (9) إلى التأثير الإيجابي المعنوي لـ (الالتزام المالي) لأن قيمة Sig. تساوي 0.000 أي أقل من 0.05 ، وقيمة التأثير هي (B = 0.635) مما يعني أن زيادة متغير (الالتزام المالي) بوحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة (التمويل المسؤول) بمقدار 63.5٪ وحدة. كما أن معامل التحديد R^2 يساوي (1) وهذا يعني أن (الالتزام الاجتماعي و المالي) يفسر حوالي 100٪ من التغير الحاصل في قيمة (التمويل المسؤول). وبالمقابل يشير الجدول (9) إلى التأثير السلبي المعنوي لـ (التمويل المسؤول) لأن قيمة Sig. إنها تساوي 0.000 أي أقل من 0.05 ، وقيمة التأثير هي (B = 0.969) مما يعني أن زيادة متغير (التمويل المسؤول) بوحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة (التعثر المالي) بمقدار 96.6٪ وحدة. وأن معامل التحديد R^2 يساوي (0.938) وهذا يعني أن (التمويل المسؤول) يفسر حوالي 93.8٪ من قيمة التغير الحاصل في (التعثر المالي).

5. مصرف الشرق الأوسط للاستثمار:

يبين الجدول (10) نتائج البرنامج الاحصائي SPSS لتحليل العلاقة بين التمويل المسؤول من خلال بعده الالتزام الاجتماعي والالتزام المالي والتعثر المالي في مصرف الشرق الأوسط للاستثمار.

جدول (10) تأثير التمويل المسؤول في الحد التعثر المالي في مصرف الشرق الأوسط للاستثمار

Indep. → Dep.	Effect	P-value	Sig.	R^2
الالتزام الاجتماعي > - التمويل المسؤول	0.690	0.000	yes	0.999
الالتزام المالي > - التمويل المسؤول	0.388	0.000	yes	
التمويل المسؤول > - التعثر المالي	-0.683	0.000	yes	0.467

يشير الجدول (10) إلى التأثير الإيجابي المعنوي لـ (الالتزام الاجتماعي) لأن قيمة Sig. تساوي 0.000 أي أقل من 0.05 ، وقيمة التأثير هي (B = 0.690) مما يعني أن زيادة متغير (الالتزام الاجتماعي) بوحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة (التمويل المسؤول) بمقدار 69٪ وحدة. كما يشير الجدول (10) إلى التأثير الإيجابي المعنوي لـ (الالتزام المالي) لأن قيمة Sig. تساوي 0.000 أي أقل من 0.05 ، وقيمة التأثير هي (B = 0.388) مما يعني أن زيادة متغير (الالتزام المالي) بوحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة (التمويل المسؤول) بمقدار 38.8٪ وحدة. كما أن معامل التحديد R^2 يساوي (0.999) وهذا يعني أن (الالتزام الاجتماعي و المالي) يفسر حوالي 99.9٪ من قيمة التغير الحاصل في (التمويل المسؤول). وبالمقابل يشير الجدول (10) إلى التأثير السلبي المعنوي لـ (التمويل المسؤول) لأن قيمة Sig. تساوي 0.000 أي أقل من 0.05 ، وقيمة التأثير هي (B = -0.683) مما يعني أن زيادة متغير (التمويل المسؤول) بوحدة واحدة ستؤدي إلى نقصان (التعثر المالي) بمقدار 68.3٪ وحدة. وأن معامل التحديد R^2 يساوي (0.467) وهذا يعني أن (التمويل المسؤول) يفسر حوالي 46.7٪ من قيمة التغير الحاصل في (التعثر المالي).

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً. الاستنتاجات:

- 1- أظهرت نتائج التحليل صحة الفرضيات التي قام عليه البحث بان هناك علاقة سببية بين متغيرات البحث المتمثلة بالتمويل المسؤول والتعثر المالي.
- 2- أظهرت نتائج التحليل صحة الفرضيات التي قام عليها البحث بان الابعاد الرئيسية للتمويل المسؤول تتمثل بالالتزام المالي والالتزام الاجتماعي.
- 3- أظهرت نتائج التحليل ان هناك فروقات في أثر كل من الالتزام المالي والاجتماعي في التمويل المسؤول، كما يختلف ذلك من مصرف الى آخر في عينة البحث. ومع ذلك فقد بينت جميع النتائج لمجمل المصارف في عينة البحث ان هناك أثر إيجابي وذو دلالة معنوية لبعد (الالتزام الاجتماعي) و(الالتزام المالي) في تحقيق التمويل المسؤول.
- 4- أظهرت نتائج التحليل ان هناك اختلاف كبير في الدور الذي يلعبه التمويل المسؤول في الحد من التعثر المالي، من مصرف الى آخر في عينة البحث. فبينما أوضحت نتائج التحليل لمصرف بغداد ومصرف الاستثمار العراقي ومصرف الشرق الأوسط للاستثمار صحة الفرضية بان هناك أثر للتمويل المسؤول في التعثر المالي، بينت نتائج التحليل لمصرف الائتمان ومصرف الخليج عدم تحقق هذه الفرضية.

ثانياً. التوصيات:

- 1- اعتماد سياسة منهجية صحيحة في تبني التمويل المسؤول تقوم المبادئ الأساسية للتمويل المسؤول المتمثلة بحماية العملاء والقدرة المالية وإدارة الأداء الاجتماعي وتقديم خدمات مالية عالية الجودة دون تمييز او استبعاد أي واحد من هذه المبادئ.
- 2- ضرورة اعتماد المصارف لأبعاد جديدة للتمويل المسؤول تختلف من مصرف الى آخر حسب طبيعة عمله، باعتبار ان الالتزام المالي والالتزام الاجتماعي هما الشرط الضروري لتحقيق التمويل المسؤول وليس الشرط الكافي.
- 3- ضرورة تطبيق المعايير الصحيحة التي تدل على الالتزام المالي والالتزام الاجتماعي من قبل المصارف، وبدون استثناء لكي تكون لها الأثر الحقيقي في الحد من التعثر المالي.
- 4- على مصرف الائتمان ومصرف الخليج التجاري مراجعة النسب التي تم حساب مؤشرات الالتزام المالي والاجتماعي من خلالها والتي أدت الى نتائج غير منطقية للعلاقة بين التمويل المسؤول والتعثر المالي في تلك المصارف.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية.

1. إبراهيم، شيماء مهدي، 2017، تقييم كفاءة معايير منح الائتمان وعلاقتها بالأداء المالي بالتطبيق علي البنوك، ص 27-30. على الموقع الالكتروني: <https://jsst.journals.ekb.eg/artic>
2. الخضير، محسن أحمد، 1997، الديون المتعثرة، الظاهرة والأسباب والعلاج، الطبعة الأولى، القاهرة، ايترك للنشر والتوزيع.
3. الدوري، مؤديعبد الرحمن و أبو زناد، نور الدين (2003)، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة : دراسة عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية جامعة الموصل كلية الإدارة والاقتصاد مجلة تنمية الرافيدين، ع100م32.

4. الدوغجي، علي حسن، (2014)، مدى مسؤولية مراقبة الحسابات عن فرض الاستمرارية والفشل المالي للشركات، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.
5. السيد احمد، عبدالناصر (2008). الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة و جودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية و محلي الأوراق المالية في البورصة عمان. رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية جامعة الشرق الأوسط للدراسات، عمان، الأردن.
6. عبد اللطيف، أسار فخري، 2017، التعثر المالي المصرفي – الأسباب ، وأساليب المعالجة- البنك المركزي، بغداد.
7. غريب، أحمد محمد، 2001، مدخل محاسبي مقترح للقياس والتنبؤ بتعثر الشركات، دراسة ميدانية في شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، العدد الأول، المجلد الثالث والعشرون.
8. ماكي، كاترين و لاهاي ، استيل و كونينغ. 2011. "التمويل المسؤول : تفعيل المبادئ" واشنطن العاصمة سيجاب. سبتمبر / أيلول
ثانياً: المصادر الأجنبية.

1. Altman, E. 1968. Financial Ratios, Discriminant Analysis and the Prediction of Corporate Bankruptcy. Journal of Finance 23(4).
2. Altman, E. 1968., Predicting Corporate Failure, 8 - Laitinen , E.K. : Financial Predictors For Different phases of the Failure Process , Omega , Vol 21, No2, 1993 .
3. Barr, Michael, Sendhil Mullainathan, and Eldar Shafir. 2008. "Behaviorally Informed Financial Services Regulation." Washington, D.C.: New America Foundation, October.
4. Burki, Hussan-Bano. 2009. "Unraveling the Delinquency Problem (2008/2009) in Punjab, Pakistan." MicroNOTE 10. Islamabad: Pakistan Microfinance Network, October.
<http://www.microfinancegateway.org/gm/document-1.9.40294/30.pdf>
5. John Argenti (1986): Predicting Corporate Failure, Accountancy. Accountancy, February.
6. Responsible Finance Forum Advancing Responsible Finance for Greater Development Impact, 2011.
7. Salerno D. ESG Criteria in Alternative Investments // Gangi F. et al. The Evolution of Sustainable Investments and Finance. Theoretical Perspectives and New Challenges. – Palgrave Macmillan, 2021.
8. Studying the seepage phenomena under a concrete dam using SEEP/W and Artificial Neural Network models. L A Saleh
Published under licence by IOP Publishing Ltd IOP Conference Series: Materials Science and Engineering, Volume 433, 2nd

International Conference on Engineering Sciences 26–27 March 2018, Kerbala, Iraq

9. World Bank. 2011. "Good Practices for Financial Consumer Protection." Consultative Draft. Washington, D.C.: World Bank, March. http://siteresources.worldbank.org/EXTFINANCIALSECTOR/Resources/Good_Practices_Financial_CP.pdf .

The Role of Responsible Financing In Reducing Financial Distress: An Analytical Study In A Sample of Iraqi Banks

Researcher: Khalil ammar khalil

Financial and Banking Sciences / College of Administration and Economics / Al-Mustansiriyah University

Khalil97ali@gmail.com

Assist. Prof .Dr . Maha Mezher Mohsin

Financial and Banking Sciences / College of Administration and Economics / Al-Mustansiriyah University

maha_alrbaay@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

The research aims to show the extent to which the Iraqi banks in the research sample rely on the principles of responsible financing in the process of granting loans, while showing the role of applying the principles of financial commitment and social commitment for responsible financing in reducing or limiting non-performing loans. While the research problem is represented by a main question: Does adopting the principles of responsible financing contribute to reducing financial distress while ensuring that the needs of society for loans are met? Considering that "responsible financing works to reduce the risks of financial distress in Iraqi banks through financial and social commitment in the process of granting loans", and to reach the desired results, descriptive analysis and regression analysis were used to show the relationship between responsible financing and financial distress and to determine the impact of each dimension of responsible financing on financial distress. The research reached a set of conclusions, the most important of which is that the banks in the research sample differed in their dealings with the dimensions of responsible financing, which directly affected financial distress.

Keywords: Responsible Finance, Financial Commitment, Social Commitment, Sustainable Finance, Financial Distress.